

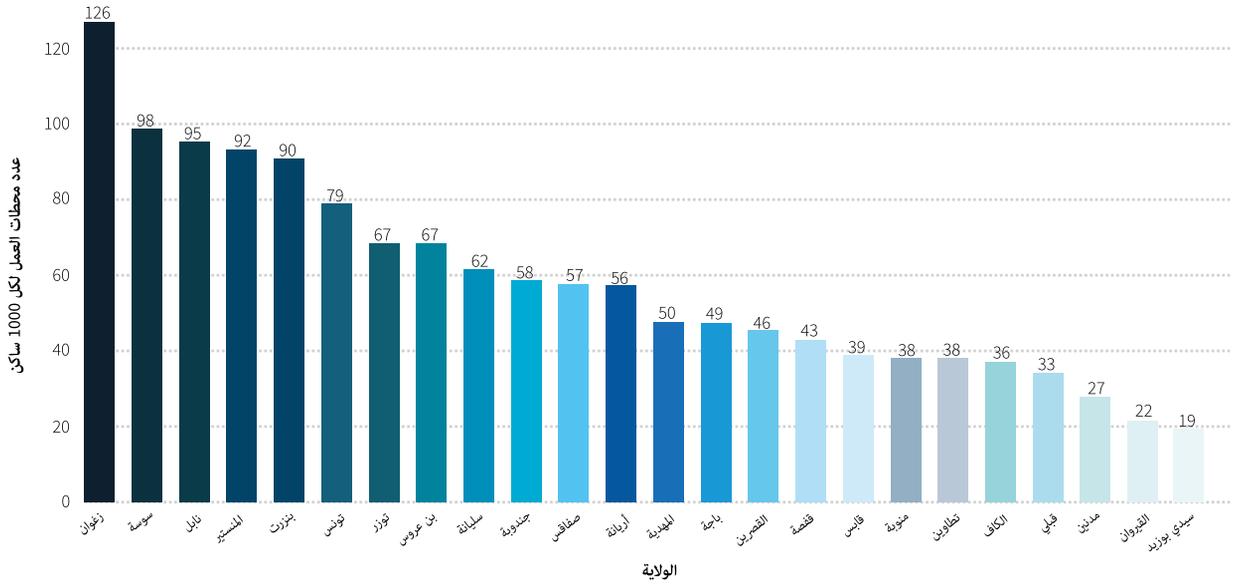
تعميق الخيارات السياسية والاقتصادية في تونس خلق فرص العمل داخل الولايات

النقاط الرئيسية:

- لا تزال معدلات خلق فرص العمل للفرد في الولايات الداخلية التونسية هي الأدنى حتى بعد الثورة.
- على الرغم من خلق بعض الوظائف، فقدت الولايات التونسية نصف قدرتها على خلق فرص عمل لسكانها بعد سنة 2011.
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس العاصمة (7680 مليون دينار تونسي) ستة أضعاف قيمته في الولايات الست الأدنى من حيث خلق فرص العمل مجتمعة (1403 مليون دينار تونسي).

العنوان: توزيع نصيب الفرد من فرص العمل بين عامي 2009 و 2018 في القطاع الخاص

المصدر: المرصد التونسي للاقتصاد بناء على بيانات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل



تبرز هذه الدراسة التحليلية أن عدم قدرة معظم الولايات التونسية على خلق فرص عمل لسكانها متجذر في الخيارات السياسية والاقتصادية للحكومة منذ الاستقلال. حيث يوضح الرسم البياني أعلاه متوسط توزيع فرص العمل لكل 1000 مواطن بين عامي 2009 و 2018 بين ال 24 ولاية تونسية. يمكن تصنيف هذا التوزيع إلى 3 مجموعات رئيسية. المجموعة الأولى (أعلى 6 مناطق) هي المناطق شديدة الترابط من حيث إمكانيات النقل والخدمات اللوجستية والقدرة على إستقطاب الاستثمار الأجنبي. فيما تشمل المجموعة الثانية المناطق ذات الأنشطة الاقتصادية المعتدلة ، وتتكون المجموعة الأخيرة (الولايات الست الأدنى) من مناطق ذات أنشطة اقتصادية منخفضة من حيث عدد الشركات والاستثمار وبالتالي توفر فرص عمل أقل بكثير لسكانها. وبشكل أكثر تحديداً، ظلت سيدي بوزيد ومدنين والكاف وقبيلي والقيروان الولايات التي شهدت أدنى نسبة خلق فرص عمل للفرد خلال السنوات العشر الماضية حتى بعد الثورة التي طالبت في المقام الأول بالتشغيل . تاريخياً ، تسبب التركيز المفرط على سياسات التجارة الخارجية وسلاسل القيمة المضافة الدولية في تفاوتات مهمة بين المناطق حيث أصبحت الولايات التي لديها منفذ إلى البحر والمطارات أكثر جاذبية لرأس المال الوطني والخارجي تاركَةً معظم الولايات الداخلية وراءها. على سبيل المثال ، وحتى الآن ، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في ولاية تونس (7680 مليون دينار تونسي) ستة أضعاف ما يوجد في الولايات الست الأدنى من حيث خلق فرص العمل مجتمعة (1403 مليون دينار تونسي). حيث تعتبر المناطق الساحلية أكثر جاذبية للصناعات ، إذ تضم حوالي 90% من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإضافة إلى غالبية وحدات السياحة والتصنيع وفقاً لوكالة تشجيع الاستثمار الأجنبي. يؤدي عدم الاستقرار السياسي وديناميكيات القطاع الخاص المنخفضة إلى تعقيد الوضع أيضاً. في هذا الصدد ، تشير بيانات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل إلى أن معظم الولايات فقدت نصف قدرتها على بناء فرص عمل جديدة في القطاع الخاص بعد الثورة. بناء على هذه المؤشرات أصبح وجود قائمة (كتالوج) إستثمار خاص بكل جهة، يمكن من تشخيص الإمكانيات الحقيقية ويستفيد من الاحتياجات والمزايا المحددة لكل ولاية على حدة ضرورة لتعزيز العدالة الإقليمية من حيث خلق فرص العمل.